العقود الدولية: عقد البوت B.O.T فى القانون المقارن

إلياس نصيف

عقد الBOT هو الجزء السادس من سلسلة الأبحاث القانونية المقارنة، التى عقدت العزم عن طريقها على البحث فى عقود ومواضيع جديدة، ابتكرها رجال الأعمال، ونظمت أحكامها التشريعات، وانتشرت فى العالم الرحب على نطاق واسع تجاوز حدود الدولة الجغرافية إلى رحاب العالم الاقتصادى الذى لا يعرف الحدود، والذى أصبح مع تطور العلوم قرية الكترونية.

والحقيقة أن مثل هذه العقود، ذات الصفة الدولية، لاقت نجاحاً منقطع النظير، وانبثق عنها تقنيات متطورة، وواكبتها رؤوس أموال ضخمة، وشركات متخصصة، وجهت نشاطها نحو آفاق عالمية، وتزينت بأرقى العلوم وأكثرها تطوراً وملائمة، مما ساهم فى الاتجاه نحو نظام العولمة، وما رافقه من إيجابيات وسلبيات، وما انبثق عنه من اتساع نشاط المؤسسات الكبيرة وابتلاعها المؤسسات الصغيرة التى أصبحت محدودة النشاط، واضطرار الدول النامية إلى الدخول فى هذا النظام، ولو على حسابها، وإلا فاتها الركب، وقبعت فى زوايا التخلف.

وأدى التنافس بين الشركات ذات النشاط الدولى ومنها تلك التى تعنى بالاستثمار البترولى، وشق الإنفاق براً وبحراً، والتجهيزات العسكرية والطبية والتعليمية، وتجهيزات الماء والكهرباء والاتصلات السلكية واللاسلكية وتحلية مياه البحار، وسواها، إلى تحسين أداء هذه الشركات، وتطورها العلمى والتكنولوجى، والابتكار فى خلق الأساليب التى تعبر عن خصوصيتها وجودة أدائها، وتؤمن لها سبل النجاح والتخصص فى بعض الأعمال والنشاطات، مما أدى بدوره إلى إنماء الوعى الاجتماعى والتقدم العلمى.

ولقد ساهمت عقود ال BOT **فى تنفيذ تطور مفهوم وظائف الدولة والمال العام والإنفاق، بعدما بدأت الدولة منذ عقود، بتطوير نشاطها ووظائفها، من الدولة الدركى (**L'Etat gendarme**) إلى دولة الرحمان، وأخذت تتدخل فى الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والخدمية والتعليمية والصحية والتربوية والإنمائية وسواها.**

ومع هذا التطور الذى استلزم موازنة عامة ضخمة من أجل القيام بوظائف الدولة الحديثة، بدأ التفكير بأنجع الأساليب التى تؤمن لها التوازن المالى من دون أن تلجأ إلى فرض المزيد من الضرائب، التى يئن الشعب تحت وطأتها، فوجدت أن أنجع الأساليب وأسلمها هو إشراك القطاع الخاص فى خدمات القطاع العام.

وكان السؤال! هل يحق للقطاع الخاص أن يتدخل فى وظائف القطاع العام، ولا سيما إذا كانت هذه الوظائف، مما يجب إحاطتها بالسرية التامة، كالتسلح مثلاً، وإنشاء التجهيزات والتحصينات العسكرية وسواها.

وكان الجواب فى بعض جوانبه، فى ابتداع فكرة عقود ال BOT**، حيث توكل الدولة إلى شركات القطاع الخاص (شركة المشروع) مهمة القيام بأعمال تدخل فى نشاطات القطاع العام، عن طريق منح هذه الشركات امتيازات وفقاً للأصول التى ينص عليها الدستور والقوانين التى ترعى هذه الامتيازات، من أجل تنفيذ بعض الأعمال والمشاريع التى هى أساساً من وظائف القطاع العام، على أن تمول الشركات الخاصة المشار إليها هذه المشاريع بأموالها الخاصة، من دون أن ترهق الموازنة العامة، أو تكلف الإدارة العامة بأية نفقات، وعلى أن تؤمن استعادة نفقاتها ومصاريفها وتأمين أرباحها، مما تستوفيه من رسوم، مباشرة من أبناء الشعب الذين يستفيدون من خدمات المشروع، شرط أن يتم ذلك كله تحت سيطرة وإشراف ورقابة القطاع العام، وتحديدا الإدارة المانحة، التى تحدد مقدار الرسوم وكيفية استيفائها، كما تعين كيفية تنفيذ المشروع، والإشراف عليه، وربما فرض العقوبات على شركة المشروع إذا استلزم الأمر ذلك، وإلزامها القيام ببعض الإعمال الإضافية، أو الإستغناء**

عن القيام ببعضها الآخر مما هو متفق عليه. وعلى أن تؤمن الإدارة حقوق المتعهد (شركة المشروع) فى جميع الأحوال.

ولما كان عقد الBOT **من العقود التى تكون الإدارة العامة طرفا فيه، وهو يتعلق بإنشاء وتنفيذ مرفق عام، ويتضمن بنودا خارقة، نظراً لحق الإدارة فى أن تفرض على شركة المشروع إلتزامات، بصرف النظر عن قبولها أو عدم قبولها بهذه الإلتزامات، فينطبق عليه إذن صفة العقد الإدارى.**

وفى هذا السياق رأى الكاتب أنه من المناسب أن يخصص فصلاً تمهيدياً مستقلاً، وإن كان مقتضباً، للعقد الإدارى، يكون مدخلا إلى دراسة عقد ال BOT **فقسم الكتاب إلى الفصول الآتية:**

فصل تمهيدى: العقد الإدارية

الفصل الأول: ماهية عقود ال BOT**وأشكالها والتمييز بينها وبين العقد وطبيعتها القانونية.**

الفصل الثانى: أهمية عقد ال BOT**.**

الفصل الثالث: إنشاء عقد ال BOT**.**

الفصل الرابع: آثار عقد ال BOT**.**

الفصل الخامس: التحكيم فى عقد ال BOT**.**

الفصل السادس: إنهاء عقد ال BOT**.**

وتوجه هذا الكتاب إلى المهتمين بدراسة هذا النوع من العقود من القانونيين ورجال الأعمال والإقتصاد لتعم به الفائدة.